

اثار صدمات سعر الصرف الاجنبي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للعراق للمدة (2004 – 2021)

The effects of foreign exchange rate shocks on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2021)

ا. م. د. ياسين عثمان عبدالله

A.P.Dr. Yaseen Othman Abdullah

Yaseen.abdulaah@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين / اربيل

الكلمات المفتاحية: صدمات أسعار الصرف الأجنبية، الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الاستيرادات.

Keywords: foreign exchange rate shocks, gross domestic product, consumer price index, public expenditures, public revenues, imports.

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي الكلية خلال المدة (2004 – 2021)، حيث إن لهذه الصدمات أثراً متباينة ومختلفة في متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة: بالناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، والنفقات العامة، والإيرادات العامة، والاستيرادات. كما ترتبط أسعار الصرف الأجنبية بالسياسة المختارة للبنك المركزي العراقي في إدارة سوق الصرف الأجنبي، وفي الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي. وسيعتمد البحث على الأسلوب الكمي في تقدير مستويات أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالعراق، وخلال مدة الدراسة المختارة.

ليتوصل البحث إلى إن أي تغير في أسعار الصرف الأجنبية في العراق (على فرض ثبات باقي العوامل الأخرى) يؤثر في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2- %، وفي ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بنسبة 1.8 %، والنفقات العامة سوف تزداد بنسبة 2.7 %، والإيرادات العامة تزداد بنسبة 2.4 %، أما الاستيرادات فسوف تنخفض بنسبة 1.9- %.

Abstract

The research aims to measure and analyze the impact of foreign exchange rate shocks on some variables of the overall Iraqi economy during the period (2004-2021), as these shocks have different effects on the macroeconomic variables represented by: gross domestic product, consumer price index, public expenditures, public revenues, and imports. Foreign exchange rates are also linked to the chosen policy of the Central Bank of Iraq in managing the foreign exchange market and to the rentier nature of the Iraqi economy. The research will depend on the quantitative method in estimating the levels of

impact of foreign exchange rate shocks on some macroeconomic variables in Iraq, and during the selected study period. The research concludes that any change in foreign exchange rates in Iraq (assuming other factors remain constant) affects the decline in GDP growth by -3.2%, the rise in consumer price indices by 1.8%, and public expenditures will increase by 2.7%. Public revenues will increase by 2.4%, while imports will decrease by -1.9%.

المقدمة

يعد أمر اكتفاء الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحصول على احتياجاتها السلعية والخدمية أمراً صعباً، ذلك يعود إلى اختلاف الامكانيات الإنتاجية والخدمية في كل دولة، وهذا الأمر دفع الدول للقيام بالمبادلات الدولية عبر التجارة مع باقي دول العالم، مما أدى إلى احتياج الدولة المحلية لإيجاد أسواق صرف لإبدال عملتها المحلية بالعملات الأجنبية، فظهرت أسعار الصرف المختلفة بين العملة المحلية والأجنبية، فتكون المرآة العاكسة لواقع الاقتصاد المحلي وعلاقته بدول العالم الخارجي، فيكون لذلك تأثيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي. حيث إن هناك دراسات عديدة بينت وجود علاقة بين التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية المؤدية لصدمات والمتغيرات الاقتصادية الكلية في عدد من الدول النامية ومنها العراق، فتؤثر أسعار الصرف الأجنبية في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تستهدفه أي سياسة اقتصادية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي لرفع رفاهية المجتمع. وهناك علاقة أيضاً بين ارتفاع معدلات التضخم (زيادة مستويات الارقام القياسية للأسعار) وبين أسعار الصرف الأجنبية التي تؤثر في القدرة الشرائية للأفراد وتراجع المستوى المعاشي لهم، مما يحدث اختلال اقتصادي ينعكس على باقي المؤشرات الاقتصادية. وإن مستويات تغير حجم إيرادات الموازنة العامة والانفاق العام مرتبطة بحجم الأموال الأجنبية الداخلة للاقتصاد المحلي التي تؤثر في تغيرات أسعار الصرف الأجنبية لتنعكس على الوضع المالي للموازنة، وتحدث تغيرات في أهداف السياسة المالية للدولة. وارتباط الميزان التجاري للبلد النامي خاصة الاستيراد بتغيرات أسعار الصرف الأجنبية نتيجة اعتماد الانكشاف التجاري للبلد واعتماده على مورد احادي للصادرات، مما يعرض الميزان للصدمات المتأتية من تغيرات أسعار الصرف الأجنبية.

مشكلة البحث: مر الاقتصاد العراقي بظروف وصدمات عديدة أدت إلى جعل متغيرات الاقتصاد ضعيفة وهشة تتأثر بسهولة لأي صدمة، ومنها صدمة أسعار الصرف الأجنبية التي تؤدي إلى احداث تغيرات في متغيرات الاقتصاد ككل، مما ستنعكس على نموها واتجاه هذه المتغيرات لاتجاهات سلبية تزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي للعراق.

أهمية البحث: متأتية من المكانة الاقتصادية لأسعار الصرف الأجنبية والدور الذي تلعبه في التأثير بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وفي معدلات التغير النسبي لهذه المتغيرات. كذلك فإن هذه الأسعار تعد الأداة الرابطة بين الاقتصاد المحلي والدولي، ومما كان لذلك كله من أهمية في تقدير الآثار المترتبة في صدمات أسعار الصرف في المتغيرات الكلية المحلية وعلاقتها بالمتغيرات ذات العلاقة.

فرضية البحث: يتبنى البحث الفرضية التي مفادها "أن الصدمات التي تظهر في أسعار الصرف الأجنبية لها أثراً متباينة ومختلفة في متغيرات الاقتصاد الكلي للعراق، فيكون الأثر سلبي في بعض المتغيرات الحقيقية كالناتج المحلي والاستيرادات، وذو تأثير إيجابي في متغيرات أخرى مثل الإيرادات والنفقات العامة والمستوى العام لتغير الأسعار. كما إن هذه الآثار مرتبطة بتوجهات البنك المركزي العراقي في سوق الصرف الأجنبي، وفي الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي".

هدف البحث: يسعى البحث توضيح أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي الكلية خلال المدة (2004 – 2021)، من أجل التوصل لاستنتاجات تساعدنا في وضع التوصيات الملائمة للتخفيف من نتائج هذه الآثار.

منهجية البحث: من أجل تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته فإنه سيتم الاعتماد على الأسلوب الكمي، من خلال قياس وتقدير أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق من حيث اتجاهات تأثيرها ونسبها، وخلال مدة الدراسة المختارة.

الحدود المكانية والزمانية للبحث: تتمثل الحدود المكانية المختارة للبحث بالاقتصاد العراقي، بواسطة دراسة متغيراته الكلية. أما الحدود الزمنية فتمثلة بالمدة من 2004 إلى 2021.

1- الإطار المفاهيمي: سيتم مناقشة الإطار المفاهيمي لأسعار الصرف الأجنبية وأثار صدماتها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالآتي:

1-1- مفهوم أسعار الصرف الأجنبية وأهميتها الاقتصادية: قام الاقتصادي جيمس أنجرام بتعريف سعر الصرف الأجنبي بأنه "القاموس المتكون من كلمة واحدة، التي تترجم من خلالها جميع الأسعار من لغة أجنبية إلى لغة محلية" (نعمة، 2011: 15). كما يعرف سعر الصرف الأجنبي على أنه "عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية التي يتم مبادلتها بوحدة نقدية واحدة من العملة الأجنبية" (Baumol, 1998: 821). يمكن توضيح الأهمية الاقتصادية لأسعار الصرف الأجنبية في مساهمتها بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية بواسطة الوصول للتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، فالتوازن الداخلي يتحقق من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار المحلية بوجود مستوى معين من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل، أما التوازن الخارجي فيتحقق بتوازن ميزان المدفوعات من خلال التوازن في مستوى التدفقات من الصادرات وإيراداتها، مع الاستيرادات و مدفوعاتها، فضلاً عن تكيف المدفوعات الخارجية مع مستويات التجارة الدولية وحركة حجم رؤوس الأموال من وإلى البلد (عبد النبي، 2009: 2).

1-2- صدمات أسعار الصرف الأجنبية وأثارها: تتولد الصدمات الاقتصادية نتيجة تغيرات مفاجئة وسريعة تؤدي إلى حدوث أثار اقتصادية في بلد ما، أو في مجموعة من البلدان ذات الارتباط التجاري والمالي مع ذلك البلد "منبع الصدمة" (زاقود، 2013: 29). وهذه الصدمات قد تحدث في سوق الصرف الأجنبي نتيجة اختلالات اقتصادية ونقدية مفاجئة، التي ستكون بصورة تغيرات غير متوقعة في حجم الطلب على رؤوس الأموال والسلع والعرض على المستوى المحلي والأجنبي (Faure, 2013: 4)، التي ستعكس على عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي (Hahn, 2007: 12).

يمكن توضيح أهم الآثار التي تسببها صدمات أسعار الصرف الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية كالآتي:

أ- **أثر أسعار الصرف في الموازنة العامة:** يتأثر الوضع المالي للموازنة العامة (عجز أو فائض) بتغيرات أسعار الصرف الأجنبية، فعند رفع سعر الصرف أي تخفيض قيمة العملة المحلية بغرض تدبير الموازنة العامة بواسطة تقليل الطلب والاستهلاك الداخليين بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما يقلل الإنفاق الحكومي ويزيد من الإيرادات العامة من الضرائب غير المباشرة والرسوم الكمركية، بما يؤدي إلى خفض العجز المالي للموازنة. لكن رفع أسعار الصرف سينعكس على معاناة أصحاب الدخل المحدودة خاصة في الدول النامية نتيجة تأثر المستوى العام للأسعار بارتفاع كلف استيراد المواد المستوردة، لتعمل الدولة على مواجهة الغلاء المعاشي للمجتمع عبر زيادة الإنفاق العامة بصورته التحويلية والتشغيلية لتزيد من مستويات العجز المالي في مرحلة لاحقة (عبد الواحد، 2000: 17).

ب- **أثر أسعار الصرف في المستوى العام للأسعار:** يترتب على رفع أسعار الصرف تخفيض قيمة العملة المحلية نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية، لينعكس بطريقة معاكسة على ميزان المدفوعات لتفقد الدولة جزء من قدرتها التنافسية، حيث تزداد أسعار المواد المستوردة من السلع الضرورية والمواد الأولية الداخلة في الصناعة والزراعة لترتفع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، لتتخفض قيمة الدخل الحقيقي للمجتمع. يتوقف مستوى الارتفاع في الأسعار على الهيكل الاقتصادي للبلد ومدى قدرته على توفير البدائل السلعية والخدمات، ودرجة الانفتاح التجاري للبلد الذي خفض قيمة عملته وفاعلية سياساته الاقتصادية في مواجهة التأثيرات المترتبة من تغير سعر الصرف الأجنبي. (كريانين، 2007: 339 - 340)

ت- **أثر أسعار الصرف في الناتج المحلي الإجمالي:** ترتبط سياسة فاعلية تغير سعر الصرف في مستوى تأثر الناتج المحلي على الهيكل الإنتاجي للبلد ومدى مساهمة المدخلات المستوردة في العملية الإنتاجية، فكلما زادت هذه المساهمة قلت إمكانية إحلالها محلياً مما يؤدي إلى زيادة تأثر نمو الناتج المحلي بتغيرات أسعار الصرف الأجنبية، حيث تتأثر أحجام المخرجات الإنتاجية وقيمتها لتنعكس على نمو الناتج، وعادة ما تكون قيمة انخفاض الناتج معادلة لقيمة انخفاض العملة المحلية (نجم، وإبراهيم، 2014: 230 - 231).

ث- **أثر أسعار الصرف في الاستيرادات:** يطلق على آثار انتقال أسعار الصرف الأجنبية بمصطلح ExchangeRate Pass – Through (ERPT)، الذي هو النسبة المئوية للتغير في أسعار الاستيرادات مقيمة بالعملة المحلية نتيجة تغير نسبة مئوية واحدة لسعر الصرف الأجنبي (الغالي، ومطوق، 2013: 211). فعند تخفيض قيمة العملة المحلية خاصة في البلدان النامية فإنه قد يؤثر في أسعار الاستيرادات في الآجل القصير، حيث ترتفع أسعار الاستيرادات نتيجة ارتفاع كلف إنتاجها، لتنعكس في النهاية في اختلال الميزان التجاري (Hyman, 1999: 810 - 812).

2- الجانب التحليلي لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق: تتأثر المتغيرات الاقتصادية في العراق بعدد من التغيرات المفاجئة الداخلية والخارجية، ومن الممكن دراسة وتحليل

تطور هذه المتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي في العراق المبينة في الملحق (1) خلال المدة (2004 – 2021)، وكما موضحة في الفقرات الآتية:

1-2- تغيرات أسعار الصرف الأجنبية: بعد عام 2003 اتخذ البنك المركزي العراقي من أسعار الصرف الأجنبية كأداة للتأثير في التغيرات الاقتصادية والنقدية في العراق، لذلك فقد انقسمت أسعار الصرف إلى أسعار رسمية وأخرى أسعار موازية (سوقية)، حيث توجهت السياسة النقدية للبنك لمحاولة تثبيت أسعار الصرف الأجنبية من خلال نافذة العملة الأجنبية، من أجل تقليل التقلبات في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي المتحصل عليه من بيع النفط الخام، ومحاولة تحقيق تقارب بين أسعار الصرف الأجنبية الرسمية والموازية. لكن الملاحظ من بيانات الملحق (1) من عام 2004 إلى عام 2008 اتجهت أسعار الصرف الأجنبية الرسمية نحو الانخفاض النسبي من 1453 إلى 1193 ديناراً لكل دولار، وبمعدلات تغير سنوية تراوحت ما بين (1.1% - 14.5%)، من ثم اتجهت بعد ذلك سياسة أسعار الصرف للتثبيت النسبي فخلال المدة (2009 – 2019) حيث تراوحت الأسعار الرسمية ما بين (1170 – 1190) ديناراً لكل دولار، وبمعدلات تغير سنوية تراوحت ما بين (1.9% - 1.9%)، ثم تعرضت بعد هذه المدة إلى صدمة تغير أسعار الصرف الرسمية في عامي 2020 و2021، حيث ارتفعت الأسعار الرسمية للصرف الأجنبي بشكل متتالي إلى 1320 و1450 ديناراً لكل دولار، وبمعدلي تغير سنوي بلغا 10.9% و9.8% على التوالي، جاء ذلك نتيجة اتفاق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لتغيير أسعار الصرف الرسمية من أجل معالجة النقص في السيولة النقدية وتقليل العجز المالي للموازنة العامة، نتيجة انخفاض أسعار بيع النفط الخام في الأسواق العالمية.

بالنسبة لأسعار الصرف الأجنبية في سوق الصرف الموازي تعرضت لعدد من الصدمات خلال مدة الدراسة المختارة، التي جاءت نتيجة اضطرابات الوضع الأمني وتأثير الجانب السياسي في الاقتصاد العراقي، وكذلك بسبب الصدمات النفطية الخارجية الإيجابية والسلبية في الاقتصاد المحلي. حيث خلال المدة من 2004 إلى عام 2009 للانخفاض النسبي فتراوحت الأسعار الموازية ما بين (1182 – 1267) ديناراً لكل دولار، نتيجة تأثير السياسة النقدية عبر إدارة البنك المركزي العراقي لنافذة العملة الأجنبية. وبعد ذلك اتجهت أسعار الصرف الموازية إلى عدد من الصدمات منها الصدمة المزدوجة في عام 2014 المتمثلة بصدمة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والصدمة الأمنية (الأثار الاقتصادية لصدمة داعش)، حيث انخفضت الأسعار الموازية في هذا العام 1214 ديناراً لكل دولار، وبمعدل انخفاض سنوي بلغ 1.5%. وهناك صدمات تغير أسعار الصرف الأجنبية الرسمية من قبل البنك المركزي بالاتفاق مع وزارة المالية العراقية في عام 2020، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الصرف الموازية في عامي 2020 و2021 إلى 1234 و1474 ديناراً لكل دولار (على التوالي)، وبمعدلي ارتفاع سنوية بلغا 3.2% و19.5% على التوالي، يعود ذلك بسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا، ونتيجة تدخلات بعض الاطراف من السياسيين والمضاربين في سوق الصرف الأجنبي مما أدى إلى حدوث توقعات في تغيير سعر الصرف الأجنبي الرسمي والموازي في العراق. ولأزال سوق الصرف الأجنبي يعاني من صدمات خاصة ما تم في عام 2022 من استبعاد أربع مصارف خاصة من نافذة العملة التي كانت تستحوذ على 40% من مبيعات النافذة، واجراءات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

بالاتفاق مع البنك المركزي العراقي على تشديد اجراءات تحويل الدولار إلى الخارج، مما سبب في صدمة في سعر الصرف الأجنبي الموازي، ليؤدي إلى تذبذب السعر في نهاية عام 2022 وبداية عام 2023 ما بين 1500 إلى 1600 ديناراً مقابل الدولار (البنك المركزي العراقي، 2020: 55) و(البنك المركزي العراقي، 2022: <https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=92>).

2-2- نمو الناتج المحلي الإجمالي: الاتجاه العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي للزيادة النسبية خلال المدة (2004 – 2021)، فبلغ معدل النمو المركب 11% على طول هذه المدة، يعود ذلك إلى تأثير ناتج القطاع النفطي حيث قد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج بنسبة 90% في بعض الأعوام. والملاحظ من بيانات الملحق (1) إن الناتج المحلي الإجمالي توجه في البدء نحو النمو النسبي خلال المدة (2004 – 2008)، حيث تراوحت نسب نمو الناتج ما بين (16.6% - 40.9%)، وتراوحت قيم الناتج ما بين (53235359 – 157026062) مليون ديناراً، نتيجة زيادة إسهام القطاع النفطي في الناتج بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق. ثم توجه الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض في عام 2009 فبلغ 130643200 مليون ديناراً، وبمعدل انخفاض سنوي 16.8%، نتيجة تأثر الاقتصاد بالأزمة المالية العالمية آنذاك. ثم تذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2010 – 2019) فتراوحت المعدلات السنوية ما بين (26.9% - 34.1%)، وبقيم تراوحت ما بين (162064566 – 273587529) مليون ديناراً (خلال المدة المشار لها)، يعود ذلك لتأثير عدد من التغيرات الناتجة من صدمات اقتصادية داخلية وخارجية. أما بعدها فقد استمر التذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين انخفاض في عام 2020 فبلغ المعدل السنوي انخفاض بلغ 15.2%، وبقيمة بلغت 215661517 مليون ديناراً، وبلغ نمو الناتج ارتفاع بمعدل سنوي بلغ 39.8% في عام 2021، وبقيمة بلغت 301439534 مليون ديناراً، يعود للتأثير الاقتصادي لإجراءات مواجهه جائحة كورونا وتغيرات أسعار بيع النفط الخام.

2-3- استقرار المستوى العام للأسعار: الملاحظ من بيانات الملحق (1) فقد اتجهت الأرقام القياسية للأسعار (2010 = 100) نحو الانخفاض النسبي خلال المدة (2008 – 2017)، حيث إن معدلات التغير السنوية لهذه الأسعار قد انخفضت من 12.7% إلى 0.2%، وتراوحت الأرقام القياسية للأسعار خلال هذه المدة ما بين (90.95 – 119.42)، يعود ذلك بسبب محاولة سياسة البنك المركزي العراقي تثبيت أسعار الصرف الأجنبية. أما قبل هذه المدة فقد ارتفعت الأسعار في الأعوام 2004 و 2005 و 2006 من 42.77 إلى 89.77، وبمعدل ارتفاع سنوية من 37% إلى 53.2%، يعود ذلك بسبب ارتفاع النفقات التشغيلية في الموازنة العامة من خلال الزيادة في الرواتب للموظفين الحكوميين، ونتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في تلك الأعوام. وبعدها انخفضت الأسعار في عام 2007 بمعدل سنوي بلغ 10.1%، وبرقم قياسي بلغ 80.73، نتيجة تدخل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف الأجنبي. أما بالنسبة للمدة (2018 – 2021) فاتجهت الأسعار نحو الارتفاع النسبي، عدا عام 2019 الذي انخفضت الأسعار إلى 119.62، وبمعدل انخفاض سنوي بلغ 0.2-، أما الأعوام للمدة المشار لها سابقاً فقد تراوحت الأسعار ما بين (119.86 – 127.57)، وبمعدلات تغير سنوية تراوحت ما بين (0.4% - 6%)، يعود سبب التغيرات النسبية في الأسعار إلى عدد من المؤثرات

منها تأثير تغيير أسعار الصرف الأجنبية الرسمية وتذبذب أسعار بيع النفط الخام والانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العراقي.

2-3- حالة الوضع المالي للموازنة العامة: يتم دراستها من خلال تطورات عنصري الإيرادات والنفقات العامة في الموازنة العامة العراقية خلال المدة (2004 – 2021)، وكما يلي:

2-3-1- تطور الإيرادات العامة: بلغ معدل النمو المركب لهذه الإيرادات 7.3% خلال مدة الدراسة، نتيجة التذبذب النسبي للإيرادات العامة والمرتبطة بتذبذب الإيرادات النفطية نتيجة تقلبات أسعار بيع النفط الخام في الأسواق العالمية. حيث تذبذبت الإيرادات العامة خلال المدة (2004 – 2008) ما بين (32982739 – 80252182) مليون ديناراً، وبمعدلات تغير سنوية ما بين (11.1% - 79%). ثم خلال المدة (2009 – 2013) اتجهت الإيرادات العامة نحو الزيادة النسبية فبلغت ما بين (55209353 – 113767395) مليون ديناراً، وبمعدلات تغير سنوية تراوحت ما بين (5.8 – 23.4%). لكن في الأعوام 2014 و2015 و2016 سجلت الإيرادات العامة انخفاضاً متتالياً فبلغت 105386623 و66470252 و54409270 مليون ديناراً، وبمعدلات تغير سنوية بلغت 7.5% و19% و27.9% على التوالي، يعود ذلك إلى انخفاض أسعار بيع النفط وسيطرة الجماعات الارهابية (داعش) على بعض المحافظات العراقية. وخلال المدة (2017 – 2021) عادت الإيرادات العامة للتذبذب النسبي فتراوحت ما بين (63199689 – 109081464) مليون ديناراً، وبمعدلات تغير سنوية تراوحت ما بين (17.2% - 27.1%)، يعود ذلك إلى جملة من الأسباب أبرزها تأرجح أسعار بيع النفط بين الارتفاع والانخفاض.

2-3-1- تطور النفقات العامة: تأثرت النفقات العامة بشكل رئيسي بتوجهات الحكومة والبرلمان في توجيه الموارد المالية نحو أبواب الإنفاق، التي شخّصت أبرز إنفاقها نحو أبواب تبذيرية (استهلاكية). فقد سجل معدل النمو المركب للنفقات العامة زيادة بنسبة 7.1%. حيث ارتفعت هذه النفقات خلال المدة (2004 – 2008)، عدا عام 2005 التي بلغ معدل انخفاضها 17.9%، وبنفقات بلغت 26375175 مليون ديناراً. وباقي الأعوام للمدة المشار لها أعلاه فقد ارتفعت النفقات من 32117491 إلى 59403375 مليون ديناراً، وبمعدلات تغير سنوية تراوحت ما بين (0.6% - 52.2%). ثم انخفضت النفقات العامة في عام 2009 إلى 52567025 مليون ديناراً، وبمعدل انخفاض سنوي بلغ 11.5%، نتيجة تأثر البلد بتوابع الأزمة المالية العالمية. وبعد ذلك العام وخلال المدة (2010 – 2013) ارتفعت النفقات العامة من 64351984 إلى 106873027 مليون ديناراً، وبمعدلات سنوية تراوحت ما بين (8.2% - 29.8%).

وخلال الأعوام 2014 و2015 و2016 فقد انخفضت هذه النفقات، حيث بلغت 83556226 و70397515 و67067437 مليون ديناراً (على التوالي)، وبمعدلات انخفاض سنوية بلغت 21.8% و15.7% و4.7% على التوالي، نتيجة عوامل تم الإشارة لها سابقاً. أما بالنسبة لباقي مدة الدراسة (أي من 2017 إلى 2021) فقد سجلت النفقات العامة زيادة نسبية، فبلغت ما بين (75490115 – 111723523) مليون ديناراً، وبمعدلات سنوية تراوحت ما بين (7.1% - 38.1%). عدا عام 2020 الذي سجل معدل انخفاض سنوي بلغ 31.9%، وبنفقات بلغت 76082443 مليون ديناراً، إن

سبب ذلك يعود إلى الخفض النسبي للنفقات الاستثمارية نتيجة جائحة كورونا وانخفاض السيولة النقدية بسبب تراجع أسعار بيع النفط.

4-2- التغيرات النسبية في حجم الاستيرادات: بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق فقد اتجه الاقتصاد نحو الانفتاح التجاري والاستيراد غير المنضبط، لتؤدي إلى ارتفاع حجم الاستيرادات حيث سجل معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة نسبة 4%. حيث خلال المدة (2004 – 2008) تذبذبت الاستيرادات ما بين (30951806 – 42119436) مليون ديناراً، وبمعدلات سنوية تراوحت ما بين (23.7% - 70%)، نتيجة الانخفاض في الطلب على المستوردات بسبب التوقعات الفردية المتولدة من القلق من الأوضاع الأمنية والسياسية خلال تلك المدة. أما خلال المدة (2009 – 2013) فقد ارتفعت الاستيرادات من 49067184 إلى 78010240 مليون ديناراً، وبمعدلات تغير سنوية تراوحت ما بين (7.2% - 27.3%)، ويعود ذلك إلى الاستقرار النسبي للقدرة الشرائية للفرد العراقي مما زاد الطلب على الاستيرادات، ويرجع استقرار القدرة الشرائية للفرد إلى السيطرة النسبية للبنك المركزي العراقي على مستوى الأسعار نتيجة تدخله في سوق الصرف الأجنبي عبر نافذة العملة. وخلال الأعوام 2014 و 2015 و 2016 والتي واجه البلد الهجمات الارهابية فقد انخفضت الاستيرادات إلى 71142828 و 59191349 و 43615200 مليون ديناراً (على التوالي)، وبمعدلات انخفاض سنوية بلغت 8.8% و 16.8% و 26.3% على التوالي. بعد تذبذب الطلب على الاستيراد فتراوح حجمها ما بين (47635428 – 69533048) مليون ديناراً، وبمعدلات تغير سنوية ما بين (14.5% - 25.7%)، نتيجة تأثير الاقتصاد العراقي بجملة من الأسباب التي ذكرت سابقاً.

3- توصيف النموذج القياسي: تسعى الدراسة الحالية لتقدير أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في بعض من أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2021)، وبالاكتفاء على البرنامج الاحصائي EViews 10، ومن أجل ذلك فقد تم اختيار المتغيرات الآتية للنموذج القياسي المقدر:

أ- **المتغيرات التابعة:** فقد تم ترميزها كالآتي:

❖ **الناتج المحلي الإجمالي:** وهو عبارة عن القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد العراقي لفترة زمنية معينة، باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة في البلد، وقد تأثر بالتغيرات المفاجئة لأسعار الصرف الأجنبية حيث إن بعض هناك مواد أولية يتم استيرادها من الخارج، والتي تدخل في إنتاج المنتجات السلعية، بالأخص المنتجات النفطية منها. وقد تم ترميز هذا المتغير بـ GDP.

❖ **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** سعى البنك المركزي العراقي التأثير في المستوى العام للأسعار باستخدام أسعار الصرف الأجنبية عبر نافذة العملة الأجنبية، لذلك كان هناك ارتباط قوي بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار في العراق. وقد تم ترميز هذا المتغير بـ CI.

❖ **العناصر المعبرة عن الوضع المالي للموازنة العامة:** من العناصر المكونة للموازنة العامة هي النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث إنها تعد عناصر مقدرة لفترة زمنية معينة تسعى من خلالها الحكومة العراقية لتحقيق أهدافها من خططها المالية، وقد تأثرت هذه العناصر بمستوى التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية. وقد تم ترميز هذان العنصران المعبران عن الوضع المالي للموازنة العامة بـ EP للنفقات العامة، و RP للإيرادات العامة.

❖ **حجم الاستيرادات:** يستورد العراق أغلب احتياجاته السلعية من الخارج خاصة دول الجوار، بذلك فإن هذه الاستيرادات تتأثر بالتغيرات المفاجئة لأسعار الصرف الأجنبية في الآجل القصير. وقد تم ترميز الاستيرادات بالرمز IM.

ب- المتغير المستقل: يتمثل بالمتغير الذي يؤثر في المتغيرات التابعة، وقد تم اختيار أسعار الصرف الأجنبية لقد تم ترميز هذا المتغير بـ EX، الذي سيؤثر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وخلال مدة الدراسة المختارة.

وبعد استخدام بيانات المتغيرات المختارة في عدد من الصيغ الخطية وغير الخطية فقد تم الوصول إلى أفضل نموذج وهو عبارة عن صيغة غير خطية لجميع متغيرات الدراسة، أي الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة والمتمثلة باللوغاريتم الطبيعي لهذه المتغيرات، ليصبح ترميزها $\ln GDP$, $\ln CI$, $\ln EP$, $\ln RP$, $\ln IM$, $\ln EX$.

4- اختبار إستقرارية المتغيرات المدروسة: الخطوة الأولى في تقدير أثر أسعار الصرف الأجنبية في متغيرات النموذج القياسي هو إجراء اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية، ومن أجل سوف نستخدم اختبار فيليبس – بيرون (PP) Phillips - Perron Test حيث يعد من أكثر الاختبارات دقة وكفاءة في عملية فحص سترقرارية المتغيرات محل الدراسة (القدير، 2005: 211)، فعند عدم إستقرارية هذه المتغيرات فإنه يؤدي إلى حدوث الانحدار الزائف بينها. ويقوم اختبار (PP) على فحص فرضية العدم H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير المدروس (أي عدم إستقرارية السلسلة)، والفرضية البديلة H_1 التي تنص على إستقرارية السلسلة. ومن أجل عمل الاختبار للمتغيرات محل الدراسة فقد قمنا بتحويل بياناتها السنوية للمدة (2004 – 2021) من سنوية إلى ربع سنوية، من أجل زيادة عدد المشاهدات للمتغيرات محل الدراسة والحصول على أفضل تقدير للنموذج المستهدف، فاصبح عدد المشاهدات 72 مشاهدة، لنحصل على نتائج اختبار (PP) المبينة في الجدول (1)، حيث أظهرت إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول $I(1)$ للصيغ الثلاثة (وجود حد ثابت، عدم وجوده، بوجود حد ثابت واتجاه عام)، لأن القيم الاحتمالية (Prob.) كانت أقل من 5%، لذلك يكون القرار بأن نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تشير لإستقرارية المتغيرات عبر الزمن.

الجدول (1) نتائج Prob. لاختبار فيليبس – بيرون (PP) للمتغيرات المدروسة

المتغيرات	حد ثابت Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend & Intercept	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام None
	Prob.	Prob.	Prob.
LnEX	0.0000	0.0000	0.0000
LnGDP	0.0000	0.0001	0.0000
LnCI	0.0000	0.0000	0.0000
LnEP	0.0000	0.0000	0.0000
LnRP	0.0000	0.0000	0.0000
LnIM	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

5- اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة: سيتم في هذا الاختبار توضيح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة في النموذج المقدر من خلال اختبار جوهانسون، وكانت نتائج الاختبار كالتالي:

الجدول (2) نتائج اختبار جوهانسون المتعلقة بالمتغيرات المدروسة

Result	Prob	القيمة الذاتية Eigenvalue	اختبار القيمة العظمى Maximum Eigen Value		اختبار الأثر Trace test	
			Max-Eigen Statistic	Critical Value 5%	Trace Statistic	Critical Value 5%
متكامل	0.0024	0.875685	37.82061	33.87667	86.29625	69.80889
متكامل	0.0327	0.672643	28.20097	27.58334	48.25344	47.85413
متكامل	0.0425	0.502127	12.54410	21.11262	28.32447	29.79607
متكامل	0.0448	0.421823	15.85140	14.23460	15.81047	15.46471
متكامل	0.0137	0.271430	5.944972	3.841456	5.948672	3.840466
متكامل	0.0345	0.185243	4.643198	2.653890	3.874120	2.654318

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

من الجدول (2) نلاحظ ان قيمة اختباري الأثر والقيمة العظمى بلغتا قيمة أكبر من القيم الحرجة وعند مستوى معنوية 5%، وفي متجهاتهم الخمسة التي تبين العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، لتكون هذه المتجهات ذات تكامل مشترك بينهم، فيكون القرار برفض فرضية العدم H_0 حيث تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، وبقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

6- أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي: من أجل تقدير أثر هذه الصدمات فإننا سنقوم بالتالي:

6-1- تحديد درجة التباطؤ للنموذج: حيث سيتم استخدام معايير درجة التباطؤ لنموذج الانحدار الذاتي VR، فيتم اختيار أقل قيمة للمعايير AIC و SC و HQ التي تشير القيمة المقابلة لها للتباطؤ الزمني الأمثل، فكانت نتائج نموذج الناتج المحلي الإجمالي قد أشارت إلى أن أقل قيمة للمعايير الثلاثة تقابل فترة الابطاء عند الفترة الأولى (أي $Lag = 1$)، وعند مستوى معنوية 5%، كما مبين بالجدول الآتي:

الجدول (3) نتائج اختبار مدة التباطؤ الأمثل لنموذج الناتج المحلي الإجمالي

HQ	SC	AIC	Lag
0.918423	0.892905	0.892905	0
-1.654717*	-1.692994*	-1.692994*	1
-1.618604	-1.669640	-1.669640	2

* مدة التباطؤ المثلى.

AIC: معيار Akaike، SC: معيار Schwarz، HQ: معيار Hannan – Quin.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

6-2- اختبار السببية لجرانجر Granger: حيث يستخدم هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة تبادلية بين متغيري النموذج المقدر، ويتم الاعتماد فيه على القيمة الاحتمالية (Prob.) لاختبار F، فكلما كانت هذه القيمة أقل من 5% عندها يكون القرار برفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات، وبقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة سببية،

والعكس في حالة كون (Prob.) أكبر من 5% (Ahmed,2015:41). وبأخذ الفرق الأول للمتغيرين أسعار الصرف الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي اللذان سيتم ترميزهما بـ DLnEX و DLnGDP على التوالي، نحصل على نتائج العلاقة السببية بينهما كما مبين بالجدول (4) الآتي:

الجدول (4) نتائج اختبار السببية لـ Granger الخاص بنموذج الناتج المحلي الإجمالي		
اتجاه العلاقة	Prob.	القرار
DLnGDP → DLnEX	0.1150	قبول فرضية عدم ورفض الفرضية البديلة
DLnEX → DLnGDP	0.0262	نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

حيث يتضح من الجدول (4) إن اتجاه العلاقة السببية هي ذات اتجاه واحد حيث تؤثر أسعار الصرف الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي، لأن مستوى المعنوية لـ Prob. أقل من 5% التي بلغت 0.0262، يعود ذلك لأن أي تغيير في أسعار الصرف الأجنبية ستعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. أما الناتج المحلي الإجمالي فلا يؤثر في أسعار الصرف الأجنبية، حيث إن مستوى المعنوية لـ Prob. أكبر من 5% التي بلغت 0.1150، يعود ذلك بسبب السياسة النقدية المتشددة في محاولة البنك المركزي العراقي لتثبيت سعر الصرف الأجنبي بعيداً عن الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، كما إن القطاع النفطي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وهذا القطاع مرتبط بمتغيرات تحدد من خارج الاقتصاد العراقي.

3-6- تقدير النموذج: بعد إجراء الاختبارات السابقة فقد تم تقدير نموذج لأثر أسعار الصرف الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي بالعراق، وكانت نتائجه كما مبينة في الجدول (5) الآتي:

الجدول (5) تقدير نموذج أثر أسعار الصرف الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي				
Dependent Variable: DLNGDP				
Method: Least Squares				
Date: 01/18/23 Time: 10:08				
Sample: 2004Q1 2021Q4				
Included observations: 71				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	41.77283	3.716474	11.23991	0.0000
DLNEX	-3.198829	0.521157	-6.137942	0.0000
R-squared	0.649892	Mean dependent var		18.96306
Adjusted R-squared	0.640604	S.D. dependent var		0.477524
S.E. of regression	0.387765	Akaike info criterion		0.970549
Sum squared resid	10.52531	Schwarz criterion		1.033790
Log likelihood	-32.93978	Hannan-Quinn criter.		0.995726
F-statistic	37.67434	Durbin-Watson stat		0.507658
Prob(F-statistic)	0.000000			

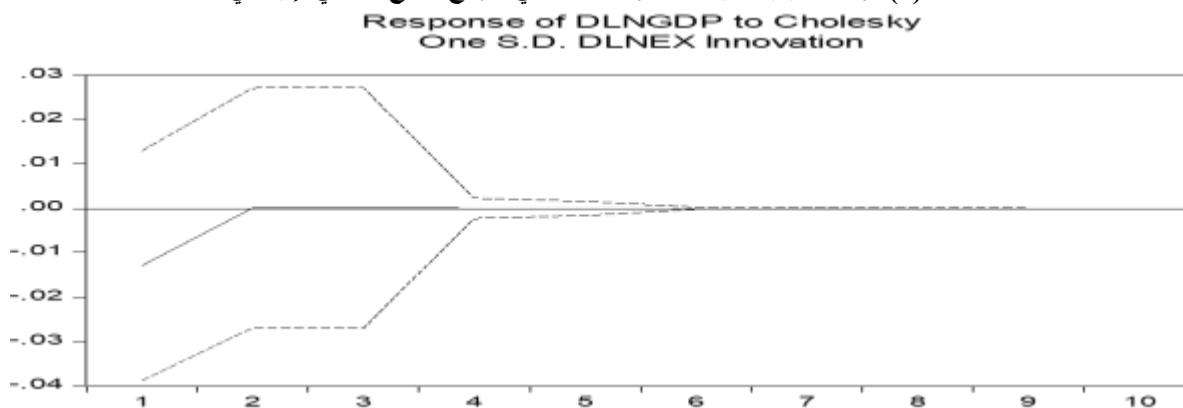
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتضح من الجدول (5) إن معلمتي النموذج (B_0, B_1) ذات معنوية لأن (Prob.) لاختبار t كانت أقل من 5%، فبلغت 0.0000 لكلا المعلمتين. كما إن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية لأن (Prob.) لاختبار F كانت أقل من 5%، حيث بلغت قيمتها 0.0000. وحسب معامل التحديد R^2 فإن النموذج يفسر 64% لأثر تغير الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التغيرات المفاجئة لأسعار الصرف الأجنبية، والباقي

يفسر المتغيرات الأخرى غير الداخلة في النموذج ونسبة 36%. كما إن تغير الناتج المحلي الإجمالي بالعراق يكون بنسبة 41.77283% في حالة إن معلمة أسعار الصرف الأجنبية قد بلغت الـ 0. وعلى فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن انخفاض أسعار الصرف الأجنبية بنسبة 1% فإنها تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالعراق بنسبة 3.198829- %، نتيجة تأثر الناتج بمتغيرات من خارج البلد خاصة ما يتم استيراده من منتجات سلعية ونتيجة تغيرات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

4-6- قياس دوال استجابة النبضة (IRF) Impulse Response Functions: تقيس هذه الدوال أثر الصدمات في المتغير الداخلي بالاعتماد على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الأخرى ضمن النموذج، ويتم القياس لهذه الدوال بتشخيص الأثر بمقدار انحراف معياري واحد، حيث تقوم الدوال بالتشخيص للمتغيرات العشوائية الهيكلية على متغيرات النموذج بانحراف معياري لأحد المتغيرات بمرور الزمن، فتساعد هذه الدوال بتتبع المسار الزمني لمختلف التغيرات المفاجئة التي قد يتعرض لها النموذج (Kilian,&Ivanov,2001:165 - 167). ومن أجل قياس دوال استجابة النبضة لأثر صدمة أسعار الصرف الأجنبية DlnEX في الناتج المحلي الإجمالي DlnGDP على امتداد 10 فترات، فكانت نتائج الدوال مبينة كالآتي:

الشكل (1) دوال استجابة النبضة لحدوث صدمة في نموذج الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج 10.Eviews.

يتبين من الشكل (1) إن حدوث انحراف معياري واحد لأسعار الصرف الأجنبية تؤدي في البدء إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الثانية (السنة التالية للصدمة)، ثم انخفاض التأثير في الفترة الثالثة إلى أن يختفي أثر الصدمة في الفترة السادسة وما بعدها (أي لغاية نهاية الفترة العاشرة)، إن ذلك يعود لارتباط الناتج المحلي الإجمالي في العراق مع ما يتم إنتاجه من النفط الخام الذي يتأثر بالمتغيرات العالمية الخارجية.

7- أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في الرقم القياسي للأسعار: يمكن تقدير أثر هذه الصدمات فإننا سنقوم بالآتي:

1-7- تحديد درجة التباطؤ للنموذج: إن أقل قيمة للمعايير الثلاثة AIC و SC و HQ تشير القيمة التي تقابل فترة الإبطاء الأولى (أي $Lag = 1$)، وعند مستوى معنوية 5%.

الجدول (6) نتائج اختبار مدة التباطؤ الأمثل لأنموذج الرقم القياسي لأسعار المستهلك

HQ	SC	AIC	Lag
-2.335263	-2.296538	-2.360781	0
-7.082264*	-6.966089*	-7.158818*	1

* مدة التباطؤ المثلى.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

2-7- اختبار السببية: عند أخذ الفرق الأول للمتغيرين أسعار الصرف الأجنبية والرقم القياسي لأسعار المستهلك ورمزهما بـ $DLnEX$ و $DLnCI$ على التوالي، فإننا نحصل على نتائج العلاقة السببية حسب اختبار Granger بين المتغيرين كالآتي:

الجدول (7) نتائج اختبار العلاقة السببية لنموذج الرقم القياسي لأسعار المستهلك

القرار	Prob.	اتجاه العلاقة
نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة	0.0083	$DLnEX \leftrightarrow DLnCI$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتضح من الجدول (7) إن اتجاه العلاقة السببية ذات اتجاهين فتؤثر أسعار الصرف الأجنبية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والعكس صحيح، لأن مستوى المعنوية لـ Prob. أقل من 5% حيث بلغت 0.0083، حيث إن أي تغيير في أسعار الصرف الأجنبية ستؤدي إلى تغيير قيمة الدينار العراقي نتيجة التأثير في المستوى العام للأسعار، وبما سيؤدي إلى التأثير في القوة الشرائية والطلب على العملة الأجنبية في مرحلة لاحقة، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. كما إن سياسة البنك المركزي العراقي حاولت التأثير في سعر الصرف الأجنبي من أجل استهداف التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار على مستوى الاقتصاد العراقي ككل.

3-7- تقدير النموذج: بعد إجراء الاختبارات السابقة فقد تم تقدير نموذج لأثر أسعار الصرف الأجنبية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالعراق، وكما مبينة بالجدول الآتي:

الجدول (8) تقدير نموذج أثر أسعار الصرف الأجنبية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

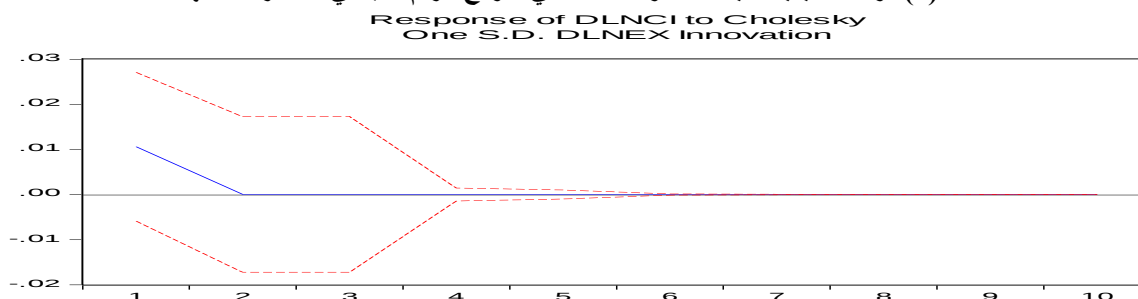
Dependent Variable: DLNCI Method: Least Squares Date: 01/18/23 Time: 16:55 Sample: 2004Q1 2021Q4 Included observations: 71				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.62526	2.199180	8.014471	0.0000
DLNEX	1.826360	0.308388	5.922275	0.0000
R-squared	0.733799	Mean dependent var	4.602099	
Adjusted R-squared	0.724282	S.D. dependent var	0.279136	
S.E. of regression	0.229455	Akaike info criterion	-0.078832	
Sum squared resid	3.685481	Schwarz criterion	-0.015592	
Log likelihood	4.837966	Hannan-Quinn criter.	-0.053656	
F-statistic	35.07334	Durbin-Watson stat	0.848329	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتضح من الجدول (8) إن معلمتي النموذج (B_2, B_3) ذات معنوية لأن (Prob.) هي أقل من 5%، حيث بلغت 0.0000 لكلا المعلمتين. وإن النموذج ككل يعد ذو معنوية إحصائية حيث إن قيمة Prob(F-Statistic) بلغت 0.0000 وهي أقل من 5%. كما إن أثر التغيرات المفاجئة لأسعار الصرف الأجنبية في نموذج الرقم القياسي لأسعار المستهلك تفسر بنسبة 73% حسب معامل التحديد R^2 ، والنسبة الباقية 27% تفسره المتغيرات الأخرى غير الداخلة في النموذج المقدر. عندما يتم مساوي أسعار الصرف الأجنبية الصفر فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يتغير بنسبة 17.62526%. وعلى فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية بنسبة 1% فسيؤدي لانخفاض في قيمة الدينار العراقي بما يرفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق بنسبة 1.826360%، أي العلاقة طردية بين أسعار الصرف الأجنبية الصفر فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك هذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي في العراق.

4-7- دوال استجابة النبضة: تم ادراج نتائج هذه الدوال على امتداد 10 فترات في الشكل الآتي:

الشكل (2) دوال استجابة النبضة لحدوث صدمة في نموذج الرقم القياسي لأسعار المستهلك



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتبين من الشكل (2) إن حدوث انحراف معياري واحد لأسعار الصرف الأجنبية تؤدي في البدء إلى خفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الفترة الثانية، ثم انخفاض التأثير بالفترة الثالثة إلى أن يختفي أثر الصدمة في الفترة السادسة لغاية الفترة العاشرة، إن ذلك يعود للارتباط الإيجابي بين أسعار الصرف الأجنبية والرقم القياسي لأسعار المستهلك.

8- أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في الموازنة العامة:

1-8- نموذج النفقات العامة: يتم تقدير أثر صدمات أسعار الصرف في النفقات العامة وفق الآتي:

1-1-8- تحديد درجة التباطؤ للنموذج: أقل قيمة للمعايير الثلاثة AIC و SC و HQ كانت عند فترة الابطاء الأولى (أي $Lag = 1$)، وعند مستوى معنوية 5%.

الجدول (9) نتائج اختبار مدة التباطؤ الأمثل لأنموذج النفقات العامة

HQ	SC	AIC	Lag
-1.391462	-1.352737	-1.416980	0
-5.808546*	-5.692372*	-5.885100*	1
-5.652762	-5.459138	-5.780352	2

* مدة التباطؤ المثلى.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

2-1-8- اختبار السببية: نأخذ الفرق الأول للمتغيرين أسعار الصرف الأجنبية والنفقات العامة واللدان سيرمز لهما بـ DLnEX و DLnEP على التوالي، فكانت نتائج العلاقة السببية بينهما كما يلي:

الجدول (10) نتائج اختبار العلاقة السببية حسب اختبار Granger لنموذج النفقات العامة

القرار	Prob.	اتجاه العلاقة
قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة	0.5641	DLnEP → DLnEX
نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة	0.0361	DLnEX → DLnEP

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتضح من الجدول (10) إن اتجاه العلاقة السببية ذو اتجاه واحد حيث تؤثر أسعار الصرف الأجنبية في النفقات العامة، فقد بلغت Prob. قيمة 0.0361، التي هي قيمة أقل من 5%، فأى تغير بأسعار الصرف الأجنبية ستؤدي إلى تغير النفقات العامة في الموازنة العامة العراقية، يعود ذلك بسبب إن النفقات العامة مرتبطة بالإيرادات المتحصلة من بيع النفط الخام العراقي، والمقيم بالدولار الأمريكي، فيتم تصريف هذه الإيرادات بالدينار العراقي حسب سعر الصرف الرسمي المحدد سياسة البنك المركزي العراقي، والأخير يشتري الدولار من وزارة المالية العراقية عبر ما يعرف بنافذة العملة الأجنبية. **3-1-8- تقدير النموذج:** لقد تم تقدير نموذج أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في النفقات العامة، وكانت نتائج التقدير للنموذج كالآتي:

الجدول (11) تقدير نموذج أثر أسعار الصرف الأجنبية في النفقات العامة

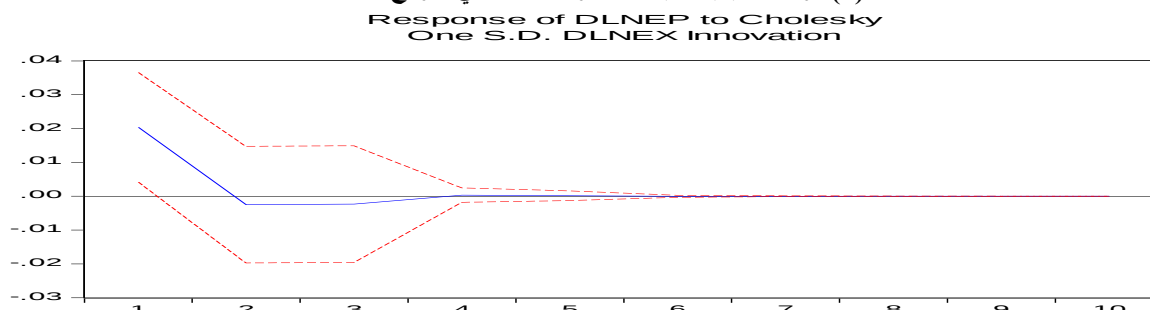
Dependent Variable: DLNEX Method: Least Squares Date: 01/19/23 Time: 10:24 Sample: 2004Q1 2021Q4 Included observations: 71				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36.87756	3.196466	11.53698	0.0000
DLNEX	2.650049	0.448237	5.912168	0.0000
R-squared	0.833039	Mean dependent var		17.98095
Adjusted R-squared	0.823511	S.D. dependent var		0.405487
S.E. of regression	0.333509	Akaike info criterion		0.669091
Sum squared resid	7.785975	Schwarz criterion		0.732331
Log likelihood	-22.08726	Hannan-Quinn criter.		0.694267
F-statistic	34.95373	Durbin-Watson stat		0.940281
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتضح من الجدول (11) إن معلمتي النموذج (B_4, B_5) ذات معنوية، ذلك قيمتا ال (Prob.) للمعلمتين قد بلغتا 0.0000 على التوالي، وهما قيمتان أقل من 5%. كذلك فإن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية لأن قيمة Prob(F-Statistic) بلغت 0.0000، التي تعد قيمة أقل من 5%. وإن أثر التغيرات المفاجئة لأسعار الصرف الأجنبية في نموذج النفقات العامة تفسر بنسبة 83% حسب معامل التحديد R^2 ، أما النسبة الباقية 17% فتفسر التغيرات في النفقات العامة بسبب تأثير المتغيرات الأخرى غير الداخلة في النموذج المقدر. وعندما تكون أسعار الصرف الأجنبية صفراً فإن النفقات العامة تتغير بنسبة 36.87756%. أما عند تغير أسعار الصرف الأجنبية بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي لارتفاع النفقات العامة في الموازنة العامة العراقية بنسبة 2.650049%، ذلك عند افتراض أن العوامل الأخرى غير متغيرة. بذلك فإن العلاقة بين متغيري النموذج المقدر هي علاقة طردية فكلما ترتفع

أسعار الصرف الأجنبية سيعمل على رفع النفقات العامة، وهذا الأمر يتوافق مع الواقع الاقتصادي للعراق.

4-1-8- دوال استجابة النبضة: كانت نتائج هذه الدوال لـ 10 فترات زمنية كما مبينة في الشكل (3):
الشكل (3) دوال استجابة النبضة لحدوث صدمة في نموذج النفقات العامة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتبين من الشكل (3) إن حدوث انحراف معياري واحد لأسعار الصرف الأجنبية تؤدي في البدء إلى خفض النفقات العامة في منتصف الفترة الثانية بقيم سالبة تستمر إلى منتصف الفترة الثالثة، وتبدأ أثر الصدمة تتلاشى منذ الفترة الرابعة لغاية الفترة العاشرة، إن ذلك يعود للارتباط الإيجابي بين أسعار الصرف الأجنبية والنفقات العامة، وتأثر الأخير بمتغيرات سياسية وأمنية غير داخلية في النموذج المقدر.

2-8- نموذج الإيرادات العامة: يمكن تقدير النموذج بالخطوات الآتية:

1-2-8- تحديد درجة التباطؤ للنموذج: كانت قيمة المعايير الثلاثة AIC و SC و HQ الأقل عند فترة الإبطاء الأولى (Lag = 1)، عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (12) نتائج اختبار مدة التباطؤ الأمثل لنموذج الإيرادات العامة

HQ	SC	AIC	Lag
-1.541634	-1.502909	-1.567152	0
-5.252688*	-5.136514*	-5.329242*	1
-5.091668	-4.898044	-5.219258	2

* مدة التباطؤ المثلى.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

2-2-8- اختبار السببية: بما أن إستقرارية المتغيرين أسعار الصرف الأجنبية والإيرادات العامة عند الفرق الأول، فإننا نحول المتغيرين للفرق الأول، وسيتم ترميزهما بـ DLnEX و DLnRP على التوالي، لنحصل على نتائج العلاقة السببية كما مبين بالجدول (13) الآتي:

الجدول (13) نتائج اختبار العلاقة السببية (اختبار Granger) لنموذج الإيرادات العامة

القرار	Prob.	اتجاه العلاقة
نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة	0.0427	DLnRP → DLnEX
نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة	0.0210	DLnEX → DLnRP

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتبين من الجدول (13) إن العلاقة السببية بين أسعار الصرف الأجنبية والإيرادات العامة ذات اتجاهين، حيث كانت قيمتا الـ Prob. بلغتا 0.0427 و 0.0210 لكلا المتغيرين على التوالي، وكلا

القيمتين أقل من 5%، حيث تغير أسعار الصرف الأجنبية ستؤدي إلى تغير الإيرادات العامة في الموازنة العامة العراقية، والعكس صحيح، بسبب ارتباط أسعار الصرف الأجنبية والإيرادات العامة بالموارد المالية المتحصلة من بيع النفط الخام في الأسواق العالمية، فيعمل البنك المركزي العراقي على شراء الدولار من وزارة المالية العراقية الذي سيستخدمه في نافذة العملة الأجنبية. كما إن الموازنة العامة في العراق معتمدة بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتسديد التزاماتها الداخلية والخارجية.

3-2-8- النموذج المقدر: نتائج النموذج المقدر لأثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في الإيرادات العامة قد تم ادراجها بالجدول الآتي:

الجدول (14) النموذج المقدر لأثر أسعار الصرف الأجنبية في الإيرادات العامة

Dependent Variable: DLNRP
Method: Least Squares
Date: 01/20/23 Time: 11:30
Sample: 2004Q1 2021Q4
Included observations: 71

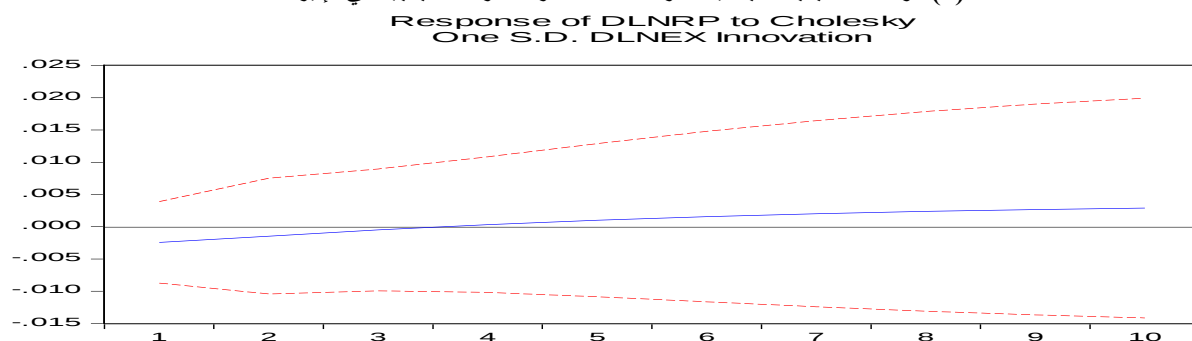
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	35.48537	3.017997	11.75792	0.0000
DLNEX	2.437224	0.423210	5.758800	0.0000
R-squared	0.821475	Mean dependent var		18.10634
Adjusted R-squared	0.811782	S.D. dependent var		0.379571
S.E. of regression	0.314888	Akaike info criterion		0.554186
Sum squared resid	6.940816	Schwarz criterion		0.617427
Log likelihood	-17.95069	Hannan-Quinn criter.		0.579362
F-statistic	33.16492	Durbin-Watson stat		1.055461
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتبين من الجدول (14) إن معلمي النموذج المقدر (B_6, B_7) تعد ذات معنوية، لأن قيمتا ال (Prob.) لكلا المعلمتين قد بلغت 0.0000 على التوالي، وكلاهما تعدان أقل من 5%. كما إن النموذج المقدر ككل يعد ذو معنوية إحصائية يعود ذلك لأن قيمة Prob(F-Statistic) قد بلغت 0.0000، التي هي قيمة أقل من 5%. وعند التغيرات المفاجئة لأسعار الصرف الأجنبية فإنها تؤثر في الإيرادات العامة حيث تفسر بنسبة 82% من التغيرات وحسب معامل التحديد R^2 ، بالنسبة لما تبقى من نسبة البالغة 18% فقد تفسر التغيرات في الإيرادات العامة لتأثير المتغيرات الأخرى غير المستخدمة في النموذج المقدر. وعند افتراض أن أسعار الصرف الأجنبية تساوي صفر فإن الإيرادات العامة ستكون 35.48537%. أما لو ارتفعت أسعار الصرف الأجنبية بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي لارتفاع الإيرادات العامة في الموازنة العامة العراقية بنسبة 2.437224%، على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها. فتكون العلاقة بين متغيري النموذج المقدر أسعار الصرف الأجنبية والإيرادات العامة هي علاقة طردية، يتوافق ذلك مع الواقع الاقتصادي العراقي نتيجة رعية الاقتصاد باعتماده على مورد اقتصادي واحد.

4-2-8- دوال استجابة النبضة: تم توضيح نتائج هذه الدوال للفترة الزمنية العشرة في الشكل (4) الآتي:

الشكل (4) دوال الاستجابة النبضية لأثر صدمة أسعار الصرف الأجنبية في الإيرادات العامة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتضح من الشكل (4) إن حدوث انحراف معياري واحد لأسعار الصرف الأجنبية تؤدي إلى تأثير الإيرادات العامة بالتصاعد النسبي من الفترة الثانية بقيم سالبة في البدء، ثم تبدأ بعد منتصف الفترة الثالثة بالاتجاه نحو قيم موجبة لتستقر على مستوى متقارب نسبياً لغاية الفترة العاشرة، إن ذلك يعود للعلاقة الإيجابية بين أسعار الصرف الأجنبية والإيرادات العامة خاصة النفطية منها، والأخيرة قد تؤثر في توجهات كلا المتغيرين المستخدمين في النموذج المقدر.

9- أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في الاستيرادات: لكي نقدر هذا الأثر فإننا سنقوم بالآتي:

9-1- تحديد درجة التباطؤ للنموذج: إن قيمة المعايير AIC و SC و HQ سجلت أقل قيمة عند فترة الإبطاء الأولى (أي $Lag = 1$)، ومستوى المعنوية 5%.

الجدول (15) مدة الإبطاء المثلى لنموذج الاستيرادات

HQ	SC	AIC	Lag
-1.799430	-1.760706	-1.824948	0
-6.167567*	-6.051393*	-6.244121*	1
-6.040995	-5.847371	-6.168585	2

* مدة التباطؤ المثلى.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

9-2- اختبار السببية: بما إن الاستقرار كانت عند الفرق الأول للمتغيرين أسعار الصرف الأجنبية والاستيرادات لذلك لأبد من أن نستخرج الفرق الأول لهما، وسيتم ترميزهما بـ $DLnIM$ و $DLnEX$ على التوالي، وتحصلنا على نتائج اختبار العلاقة السببية بين هذان المتغيران كما مبين بالجدول (15) الآتي:

الجدول (16) اختبار Granger للعلاقة السببية لنموذج الاستيرادات

القرار	Prob.	اتجاه العلاقة
نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة	0.0241	$DLnIM \leftrightarrow DLnEX$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

سجلت العلاقة السببية بين متغيري نموذج الاستيرادات الموضحة في الجدول (15) إنها ذات اتجاهين فأسعار الصرف الأجنبية تؤثر في الاستيرادات والعكس صحيح، فكانت قيمة ال Prob. بلغت 0.0241، التي تعد أقل من 5%. حيث التغير في أسعار الصرف الأجنبية ستؤدي لتغير الاستيرادات نتيجة إن العراق يستورد جميع احتياجاته من الخارج، لذلك فإن سعر الصرف الأجنبي

سيؤثر في حجم الاستيرادات، كما إن الاستيرادات كلما تغيرت فإنها ستعكس على مستوى الطلب على العملة الأجنبية، ليتأثر في النهاية سعر صرف هذه العملة في السوق المحلية.

3-9- النموذج المقدر: نتائج هذا النموذج موضحة بالجدول الآتي:

الجدول (17) تقدير نموذج أثر أسعار الصرف الأجنبية في الاستيرادات

Dependent Variable: DLNIM

Method: Least Squares

Date: 01/21/23 Time: 11:00

Sample: 2004Q1 2021Q4

Included observations: 71

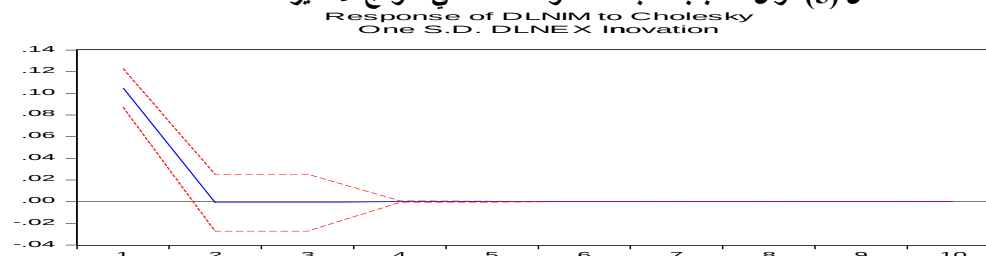
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	31.36619	2.593551	12.09392	0.0000
DLNEX	-1.913102	0.363690	-5.260249	0.0000
R-squared	0.783303	Mean dependent var		17.72450
Adjusted R-squared	0.773064	S.D. dependent var		0.317383
S.E. of regression	0.270603	Akaike info criterion		0.251055
Sum squared resid	5.125807	Schwarz criterion		0.314295
Log likelihood	-7.037965	Hannan-Quinn criter.		0.276231
F-statistic	27.67022	Durbin-Watson stat		0.869226
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

تعد معلمي النموذج (B_8, B_9) ذات معنوية حسب ما هو واضح من النتائج الواردة في الجدول (17) أعلاه، فقد بلغت قيمتا ال (Prob.) للمعلمتين 0.0000 على التوالي، وبعدان أقل من 5%. كما إن النموذج ككل هو ذات معنوية إحصائية لأن قيمة Prob(F-Statistic) قد بلغت 0.000001، التي تعتبر أقل من 5%. وتفسر التغيرات المفاجئة لأسعار الصرف الأجنبية في تغير الاستيرادات بنسبة 78% حسب معامل التحديد R^2 المبين بالجدول، وتؤثر المتغيرات الأخرى غير الداخلة في النموذج المقدر بنسبة 22%. وبافتراض إن أسعار الصرف الأجنبية تساوي صفراً فإن الاستيرادات سوف تتغير بنسبة 31.36619%. وعند افتراض أن العوامل الأخرى ثابتة فكلما ارتفعت أسعار الصرف الأجنبية بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي لانخفاض الاستيرادات بنسبة 1.913102%. حيث العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية بسبب إن ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية سيعمل على رفع كلف استيراد المواد مما سينعكس على أسعارها في الأسواق العراقية، مما يؤدي إلى قلت الطلب على الاستيرادات فيدخل الاقتصاد في حالة من الركود، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

4-9- دوال الاستجابة النبضية: تم توضيح نتائج هذه الدوال للفترات العشرة في الشكل (5) الآتي:

الشكل (5) دوال استجابة النبضة لحدوث صدمة في نموذج الاستيرادات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتبين من الشكل (5) إن حدوث انحراف معياري واحد لأسعار الصرف الأجنبية تؤدي في البدء فقط إلى خفض الاستيرادات في الفترة الأولى، ثم تعود الاستيرادات لمستواها المعهود بعد الفترة الثانية لغاية الفترة العاشرة، إن ذلك قد يعود بسبب إن العراق يستورد أغلب متطلباته السلعية من الخارج، لذلك فإن تأثير صدمة أسعار الصرف الأجنبية تكون آنية وقصيرة الأجل.

10- الاستنتاجات والتوصيات:

10-1- الاستنتاجات:

أ- تم التوصل إلى صحة فرضية البحث في كون أن هناك أثراً مختلفاً لصدمة أسعار الصرف الأجنبية في المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي خلال المدة (2004 – 2021)، فحسب نتائج النماذج التقديرية لأثار هذه الصدمات باتجاهات مختلفة اتجاه طردية وأخرى عكسية، وبنسب متباينة في المتغيرات المدروسة.

ب- تعرضت أسعار الصرف الأجنبية في العراق لعدد من الصدمات خلال المدة المختارة، نتيجة عدد من العوامل الداخلية والخارجية، مما أدت لأثار هذه الصدمات في الاقتصاد العراقي لتثبت إن لأسعار الصرف الأجنبية هي من أفضل الأدوات النقدية التي يستطيع البنك المركزي العراقي لتوفير البيئة النقدية المناسبة لعمل الاقتصاد وتحسين نسب نمو متغيراته.

ج- عند حدوث تغير مفاجئ وغير متوقع أسعار الصرف الأجنبية في العراق وفي حال ثبات باقي العوامل الأخرى فإن هذا التغير يؤثر في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2-%، أي تؤدي إلى حدوث ركود في الاقتصاد المحلي، ويؤثر التغير في ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بنسبة 1.8-%، كما إن النفقات العامة سوف تزداد بنسبة 2.7-%، وتزداد الإيرادات العامة بنسبة 2.4-%، أما الاستيرادات فسوف تنخفض بنسبة 1.9-%، إن ما سبق يبين أهمية أسعار الصرف الأجنبية في اتجاه تغير المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

ح- بينت نتائج دوال الاستجابة النبضية إن تأثير حدوث الصدمة في أسعار الصرف الأجنبية تتركز في بداية الفترات لحدوث الصدمة، بعبارة أخرى إن تأثير الصدمة في تغير المتغيرات الكلية للاقتصاد تكون في بدايات السنوات ما بعد حدوث الصدمة، يعود ذلك إلى كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على مورد اقتصادي واحد، لذلك تستغل سياسة البنك المركزي العراقي الإيرادات الأجنبية المتأتية من هذا المورد من أجل محاولة تحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي، مما يقلل من تأثيرات أسعار الصرف الأجنبية في المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي.

10-2- التوصيات:

أ- العمل على زيادة المعروض من العملات الأجنبية من خلال تنويع الاقتصاد العراقي، بما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي ليزيد من حجم الصادرات السلعية، وكذلك يساعد على تقليل الاعتماد على الاستيرادات من الخارج.

ب- تخفيض نسب خروج العملات الأجنبية من الداخل للخارج، من خلال زيادة الرقابة من قبل البنك المركزي العراقي على التحويلات المصرفية للخارج، من أجل مكافحة عمليات غسيل الأموال

وتحقيق الاستقرار الداخلي، ويتم ذلك بالتنسيق مع باقي المؤسسات والجهات الرسمية المحلية والدولية لتحقيق هذا الأمر.

ج- العمل على تحقيق اصلاح اقتصادي حقيقي في العراق، للتخفيف من آثار الصدمات المتتالية من الخارج، والتقلبات الداخلية لأسعار الصرف الأجنبية، عبر التحولات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مع اعطاء مساحة ملائمة للقطاع الخاص في المساهمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ح- ضرورة تطوير أسواق المال في العراق، ورفع كفاءتها من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويل، ومن أجل تحقيق مكاسب في توجيه الأموال باتجاهات استثمارية تحقق تحولات في توجيه الأموال من الخارج للداخل لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي.

المصادر

- 1- البنك المركزي العراقي. (2020). تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2020، دائرة الإحصاء والابحاث.
- 2- البنك المركزي العراقي. (2022). اعلان حول الاعمام بإيقاف التعامل مع المصارف الأربعة ذي الرقم 9 / 2 / 446 بتاريخ 6 / 11 / 2022.
- 3- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2019)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- 4- زاقود، عبد السلام جمعة. (2013). إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- 5- عبد النبي، وليد عيدي. (2009). مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، بحوث ودراسات المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي.
- 6- عبد الواحد، السيد عطية. (2000). الموازنة العامة، دار النهضة العربية، مصر.
- 7- الغالبي، عبد الحسين جليل، ومطوق، ليلى بديوي. (2013). العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 9، العدد 28.
- 8- القدير، خالد بن حمد بن عبد الله، (2005)، اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، م 17، ع 2.
- 9- كريانين، مورخاي. (2007). الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية.
- 10- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي:

<https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=92>

- 11- نجم، رفاه عدنان، وإبراهيم، أنوار سعيد. (2014). أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (1980 - 2012)، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، المجلد 11، العدد 34.

-
- 12- نعمة، سمير فخري. (2011). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 13- وزارة التخطيط العراقية، التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للنتائج المحلي الإجمالي لسنتي 2020 و 2021، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية.
- 14- وزارة التخطيط العراقية، المجموعات الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2019)، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية.
- 15- Ahmed, Sayed F.. (2015). Investigating the Causal Relationship between FDI & Economic Growth using Toda – Yamamoto approach: Evidence from Bangladesh, Asia Pacific Journal of Finance & Risk Management, Vol. 6, Is. 3.
- 16- Baumol, William J.. (1998). Economics Principles & Policy, 7th Edition, The Dryden Press, New York University, USA.
- 17- Engle, Robert F., & Granger, C. W. J., (1987). Co-Integration & Error Correction: Representation, Estimation, & Testing, Econometrica, Vol. 55, No. 2.
- 18- Faure, A. P. (2013). Central Banking & Monetary Policy: An Introduction, 1st Edition, Quion Institution Limited, USA.
- 19- Hahn, Elke. (2007). The Impact of Exchange Rate Shock on Sectoral Activity & Prices in the Euro Area, European central Bank, No. 796.
- 20- Hyman, David N. (1999). Economics, 4th Edition, North Caroline State University, USA.
- 21- Kilian, L. & Ivanov, V. (2005). A Practitioner's Guide to Lag Order Selection For VAR Impulse Response Analysis, Vol. 9, No. 1.
- 22- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, Richard J. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16.

المنطق (1) تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (2004 – 2021)

السنوات	سعر الصرف الرسمي (دينار لكل دولار)	سعر الصرف (دينار لكل دولار)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)	معدل التضخم السنوي (%)
2004	1453	1453	-	1453	53235359	-	42.77	-	32117491	-	32982739	-	30951806	-
2005	1469	1469	1.1	1472	73533599	1.3	58.58	38.1	26375175	-17.9	40502890	10.5	34639104	11.9
2006	1467	1467	-0.1	1475	95587955	0.2	89.77	30.0	38806679	53.2	49055545	-6.5	32463275	-6.3
2007	1255	1255	-14.5	1267	111455813	-14.1	80.73	16.6	39031232	-10.1	54599451	-11.1	24777452	-23.7
2008	1193	1193	-4.9	1203	157026062	-5.1	90.95	40.9	59403375	12.7	80252182	79.0	42119436	70.0
2009	1170	1170	-1.9	1182	130643200	-1.7	97.2	-16.8	52567025	6.9	55209353	18.6	49067184	16.5
2010	1170	1170	0.0	1185	162064566	0.3	100	24.1	64351984	2.9	69521117	5.8	52039275	6.1
2011	1170	1170	0.0	1196	217327107	0.9	105.8	34.1	69639523	5.8	99998776	8.9	57172388	9.9
2012	1166	1166	-0.3	1233	254225491	3.1	112.24	17.0	90374783	6.1	119466403	23.4	72754398	27.3
2013	1166	1166	0.0	1232	273587529	-0.1	114.35	7.6	106873027	1.9	113767395	7.3	78010240	7.2
2014	1188	1188	1.9	1214	266332655	-1.5	116.91	-2.7	83556226	2.2	105386023	-21.8	71142828	-8.8
2015	1190	1190	0.2	1247	194680972	2.7	118.54	-16.9	70397515	1.4	66470252	-15.7	59191349	-16.8
2016	1190	1190	0.0	1275	186542703	2.2	119.2	-4.2	67067437	0.6	54409270	-27.9	43615200	-26.3
2017	1190	1190	0.0	1258	207621134	-1.3	119.42	11.3	75490115	0.2	77335955	12.6	47635428	9.2
2018	1190	1190	0.0	1209	249574276	-3.9	119.86	20.2	90873189	0.4	106569834	20.8	55294824	16.1
2019	1190	1190	0.0	1196	254443953	-1.1	119.62	2.0	111723523	-0.2	107566995	27.1	69533048	25.7
2020	1320	1320	10.9	1234	215661517	3.2	120.31	-15.2	76082443	0.6	63199639	-31.9	59417100	-14.5
2021	1450	1450	9.8	1474	301439534	19.5	127.57	39.8	102849659	6.0	109081464	-15.4	60051653	1.1
معدل النمو المركب (%)	-	-	-	-	11	-	-	-	7.1	-	7.3	-	4	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط العراقية. المجموعات الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2019)، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط العراقية. التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للتتبع المحي الإجمالي لسنتي 2020 و2021، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي. النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2019)، المديرية العامة للإحصاء والإبحار.
- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: <https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=92>
- جميع النسب السنوية الواردة في الجدول من عمل الباحث.